مجلة المرابط

العدد : ٢٠٥ الموافق في شعبان ١٤١٩ هجري ١ / ١٩٩٩ ميلادي

عنوان المقال : أية وحدة نريد ؟	بقلم : رشيد أبو أسامة

لا شك أن واقع التشرذم والتّنافر بل وحتى الصّراع (الدموي في بعض الأحيان) الذي تعيشه الحركة الإسلامية داخل صفوفها ، يشكّل حالة مرضية وعامل عجز وإضعاف يأباه الشرع ويرفضه العقل ، ولا ينسجم إطلاقا مع رسالة الشهادة على الناس التي أناط الله بها هذه الأمة . لذا تتعالى أصوات شتى منادية بتوحيد الصف ولم الشمل. وهذا النداء لا شك صادق ، ولا يمكن لأحد أن يجادل في أهمية رص الصفوف ، غير أن هذا المسعى ، على أهميته وإلحاحه ، يحتاج إلى عمق في التفكير وبعد في النظر ، يتجاوز المعالجة التبسيطية أو العاطفية ، ليرقى إلى بلورة مشروع وحدة يستجيب حقيقة للاحتياجات الراهنة للأمة. ووضع الأمة اليوم لا يمكن فصله عن التحولات الهائلة والمتسارعة التي تعرفها نهاية القرن العشرين ، والتي يجب أن تدفع الحركة الإسلامية إلى تطوير أدائها شكلا ومضمونا. ولاشك أن مشروع الوحدة يكتسي أهمية استراتيجية ضمن هذا التطوير بسبب ما يمكن أن يترتب عن شكل هذه الوحدة من تبعات وواجبات.

أشكال الوحدة :

تندرج تحت مفهوم الوحدة ـ إذا وضعت مقابل التشرذم والتّنافر والصراع ـ صيغ شتى من العلاقات التي يمكن أن تجمع بين مختلف الفرقاء : فقد تكون وحدة عضوية مندمجة تنظيميا وإداريا ، كما قد تكون وحدة تنسيق وتكامل مع الاستقلال التنظيمي لكل طرف. وقد تكون وحدة تنميط وتأحيد ، يذيب الخصوصيات ، كما قد تكون وحدة تأليف وتناغم بين مكونات متنوعة ومتباينة ؛ وكلها صيغ تستوعبها دائرة الحلال من الناحية الشرعية ، كما لكل منها ميزتها وفعاليتها التي تتحدد من خلال الأهداف المراد تحقيقها. غير أن هذه الأهداف وإن كانت ثابتة في كلياتها وغاياتها الكبرى ، فإن الظروف الواقعية تتحكم بشكل كبير في الترتيب الزمني لمعالجتها ، كما قد تدفع إلى تجزيئها أو الجمع بين بعضها أو تعليق أو تأجيل النظر في أقسام منها.

والسؤال المطروح الآن هو: ما هو شكل الوحدة الذي تحتاجه الساحة الإسلامية في الظرف الراهن؟

لا شك أن طبيعة التحدي الذي تواجهه الصحوة الإسلامية هي التي ستحدّد طبيعة العمل ، التي ستحدّد بدورها الشكل الأنسب للوحدة.

*** الوحدة العضوية المندمجة:**

غالباً ما تنصرف النّظرة القصيرة التبسيطية إلى حصر أزمة الأمة الإسلامية في الخلل السياسي باعتباره السبب الرئيسي لما تعانيه الأمة اليوم من تخلف وفقر وعجز وتبعية واستبداد ، الأمر الذي يجعل التغيير على مستوى السلطة السياسية مسعى مركزيا بالنسبة لأصحاب هذه النظرة. لذا سيسلكون كل السبل وسيعتمدون كل الوسائل التي من شأنها أن تحقق هذا الهدف. مثل الانخراط في العمل السياسي من خلال المشاركة في الانتخابات ، أو تحريك الشارع لإسقاط المجموعة الحاكمة عن طريق ثورة شعبية ، أو غيرها من الوسائل.

وبالنسبة لأصحاب هذا الاتجاه تكتسي الوحدة المندمجة بين مختلف مكونات الساحة الإسلامية أهمية بالغة لأنها تمكن من تركيز الجهد على هدف واحد ومحدد يتمثل في التغيير على المستوى السياسي.

لا شك أن ، التغيير السياسي يتوقف على هذا النوع من الوحدة سواء تعلق الأمر بالوصول إلى موقع القرار أو بممارسة برنامج سياسي منسجم بعد الوصول إلى السلطة ، لكن هل أزمة المسلمين تنحصر اليوم في مجرد التردي السياسي ، أم أن الإشكال السياسي ليس إلاّ نتيجة لأزمة أشمل وأعم ، بحيث يصير التركيز على تصحيح الانحراف السياسي ليس إلاّ اهتماما بالنتائج من دون الأسباب.

*** الأزمة حضارية:**

إن عالم اليوم قائم على الظلم المقنن ، أبرز مظاهره حق النقض الذي يمكّن دولة واحدة في العالم من تحدي الإرادة الدولية قاطبة ، أما الظلم المقنن غير المباشر فيمارس من خلال المؤسسات التجارية والمالية العابرة للقارات والتي تباشر أبشع أنواع الاستغلال والسلب والنهب لثروات المستضعفين ، ويتم هذا في غالب الأحيان بتواطئ واضح أو مستتر مع المنفذين في هذه البلاد.

*** الخلفية الثقافية للظلم:**

يجد هذا الظلم الإرادي المقنن خلفيته الثقافية في فكر ما يسمى "بالحداثة": الذي أنتج عالمانية قطعت صلة الأرض بالسماء ، وصلة الممارسات الإنسانية بالقيم العلوية .

بمعنى أن الحكم على أي عمل إنساني ، سياسي كان ، أم اجتماعي أو اقتصادي أو فني لا يتم انطلاقا من قيم دينية أو خلقية من خارج ذلك العمل ، أو انطلاقا مما يمكن أن يحدثه ذلك العمل من أضرار في مجالات أخرى ، بل يتم تقييم أي عمل من خلال آلياته الداخلية ومن خلال الأهداف المراد

تحقيقها؛ فتحقيق الهدف يبرر استعمال أية وسيلة ، ولا يعبأ بما يمكن أن يترتب عن ذلك من أضرار في المجالات الأخرى.

فالشركات التي تنتج وتبيع السجائر ، مثلاً ، لا يهمها في نهاية المطاف إلا تنمية أرباحها ، وقد تسلك لذلك كل السبل الممكنة ، بدءاً بالتوزيع المجاني للسجائر على الأطفال وانتهاء بزيادة نسبة النيكوتين في السجائر ، حتى يصير المبتدئون مدمنين في أسرع وقت ، فلا يهم هذه الشركات إلاّ تنمية عدد المستهلكين .

ولقد امتدت آثام هذه العقلية الاستغلالية الوقحة إلى اغتصاب براءة الطفولة حيث تأخذ اليوم المتاجرة الجنسية بالأطفال في الدول التي تتبجح بحقوق الطفل والمرأة وغيرها ، أبعاداً مفجعة.

وقد تأخذ هذه العقلية إجراءات رهيبة عندما لا يتردد رئيس دولة أو حكومة في شن عدوان عسكري على أبرياء ومستضعفين من دولة أخرى ، إذا توقع أن هذا العدوان سيمكنه من الفوز في الانتخابات. والغريب أن الإعلام أصبح يتكلم عن مثل هذه الإجراءات الإجرامية وكأن الاعتبارات الانتخابية سبب كاف لتبرير أي عدوان على المستضعفين ، وقد يلام الضحية بشكل ضمني ، لأن محنته صادفت ـ" لسوء حظه !؟ "ـ الحملة الانتخابية للرئيس الفلاني.

وكم دفعت الشركات الكبرى حكوماتها لتحريك جنودها لإسقاط أنظمة وطنية عزمت على وقف استغلال بلادها من طرف هذه الشركات.

والأزمة التي يعاني منها العالم الإسلامي اليوم استبداداً وتخلفا وفقرا وعجزا وتبعية ليست إلا نتيجة لهذه العقلية النفعية التي يتعامل بها أقوياء عالم اليوم ، وهي عقلية تنعكس آثامها على معظم بلاد الجنوب ، بل وعلى أعداد متزايدة من أبناء الشمال نفسه ؛ وإن كان الضغط على العالم الإسلامي أشد.

لا شك أن تراجع العالم الإسلامي تاريخيا على مستوى مختلف مقومات النهوض العقيدية والعلمية والخلقية والعملية هو الذي نزع منه المهابة وشجع الغرب على احتلاله . لكن لو أراد أبناء العالم الإسلامي أن يصلحوا أحوالهم ويتجاوزوا عجزهم فهل سيسمح لهم بذلك ؟

واضح أن الغرب ، بمساندة الصهيونية العالمية ، لايدع سببا من أسباب التطويق والتقويض إلاّ ومارسه ضد الدول الإسلامية.

ولاغرابة في ذلك ما دام العالم الإسلامي يحتل موقعا استراتيجيا حيويا ، وتختزن أراضيه أكبر مخزن للنفط في العالم ، وأكثر من ذلك يمتلك البديل الحضاري لمجتمعات ما بعد الصناعية ، بديلا يعتبر

في جوهره نقيضا أساسيا لفكر الحداثة . فالإسلام يحمل قيما مقدسة ثابتة مصدرها رباني وجوهرها إنساني. وهذه القيم المتمثلة في العدل المجرد وفي الحق العلوي وفي تكريم الإنسان هي التي يخشاها المنتفعون في بلاد الغرب لأنها تبشر بعالم ينمحي فيه الإستغلال واستعباد الإنسان ، إضافة إلى كونها تفتح للإنسان آفاقاً أخروية تمكنه من الإنفلات من دوامة المجتمع الاستهلاكي الذي هوسبب كل البلايا.

وهكذا عمل الغرب على تشويه العقيدة الإسلامية ليصد الناس عنها وعمل على ضرب كل مقومات النهوض في العالم الإسلامي؛ وهي أساسا القوة المالية ، والوحدة السياسية والجغرافية ، والنهضة العلمية.

وهكذا يتضح أن ما يعانيه المسلمون اليوم من تخلف وعجز وتبعية واستبداد ومصادرة حقهم في تقرير مصيرهم ليس إلا نتيجة لأزمة قيم تنعكس عواقبها على الإنسانية جمعاء. ولا مخرج للمسلمين بل ولا خلاص للإنسانية برمتها إلاّ بما دعا له **رجاء جارودي** عندما نادى بالعمل على " إقامة نظام عالمي ثقافي جديد" يقيم حياة الناس وعلاقة الشعوب على أسس من العدل والحق والإنصاف وتكريم حقيقي لكل إنسان. ولن يتم ذلك إلاّ بإرجاع القيم العلوية إلى حياة الناس ، وهي قيم لا يمكن أن تستمد إلا من الإيمان بالله سبحانه وتعالى. وما لم يتحول الإسلام إلى مرجعية للبشرية جمعاء ، فسيظل هذا السباق المحموم نحو الكسب المادي الجامح ، ليتحول في نهاية المطاف إلى سباق نحو الهاوية ، والتي قد تكون كارثة نووية أو بيئية أو وبائية تعصف بالجميع.

لذا فواجب المسلمين اليوم بلورة مشروع يقترح على البشرية جمعاء مخرجاً يجنبها السقوط في الهاوية التي تقودها إليها منظومة القيم الغربية . ولا سبيل إلى ذلك إلا باستقطاب التأييد للبديل الحضاري الإسلامي على مستوى الإنسانية قاطبة وليس فقط على مستوى بلاد المسلمين ؛ بمعنى أنه ما لم يتحول الإسلام إلى مطلب إنساني فلن يسمح له بالتمكين في بلاد المسلمين.

*** <u>البديل الحضاري مشروع متعدد الأبعاد:</u>**

نشير أولاً إلى أن البديل الحضاري مشروع متعدد الأبعاد ، فهو رؤية فلسفية ، ونهضة تجديدية وإنجاز ميداني ، وأجواء حركية ، ودعوة للناس كافة . فلا يمكن أن يستوعبه الإطار التنظيمي المعتمد حالياً لدى الحركات الإسلامية ، لأنه صيغ بخلفية سياسية ، حددت شكله ومضمونه . فالعمل الحضاري مشروع لا يمكن أن ينهض به إلا المجتمع بمختلف جماعاته ، ومؤسساته ، وبمشاركة علمائه ومفكريه ومربيه ، والناس أجمعين.

- وحدة تنسيق وتكامل:

وما دام المشروع الحضاري بهذه الأبعاد ، فالوحدة المناسبة له ، يجب أن تكون وحدة تنسيق وتكامل ، توفر الجو المناسب للإختلاف والتنوع ، وتعدد الإجتهادات ـ ولو حول قضية واحدة ـ ؛وهي عوامل حيوية بالنسبة للإبداع والتجديد الذين يمثلان أساس أية نهضة. لذا يجب على الجماعات الإسلامية أن تركز على التخصص أكثر من نزوعها نحو الشمولية ، حتى تساهم كل جماعة من زاويتها ، وبتعاون وتنسيق مع كل مكونات الساحة الإسلامية من مؤسسات وعلماء ومفكرين ومتخصصين وتقنيين وغيرهم ، في بناء الأرضية الحضارية التي ستحتضن في المستقبل ، حينما تتهيأ وتنضج الظروف المحلية والدولية ، قيامَ مؤسسة الدولة الإسلامية التي لن تكون إلا أداة لحماية المشروع الإسلامي وتطويره وتفعيل أدائه.

وإذا أدرك الجميع بأن التحدي الذي يواجه الأمة اليوم حضاري/ ثقافي ، وعقد العزم على مواجهته من زاوية تخصصية معينة ، فستغيب دواعي الخلاف والصراع ، بل سيشعر كل طرف بأن الأطراف الأخرى تكمله وتسانده ، وسيحل التعاون محل الصراع ؛ وإن كان من تنافس فسيكون على الخير وليس على احتلال موقع الزعامة كما يدفع إلى ذلك المنطق السياسي الضيق.

ونشير بالمناسبة إلى أن هذا العمل التخصصي سيمكن من إيجاد كثير من نقط التقاطع والإلتقاء بل والتعاون مع فعاليات ومؤسسات محلية ودولية لا تنطلق بالضرورة من المنهج الإسلامي ، مثل مختلف المنظمات غير الحكومية والعديد من المثقفين الذين يؤمنون بقيمة الإنسان.

- الواجبات المتعددة:

كل متمعن في التحدي الحضاري يدرك كثرة الواجبات وتنوعها ، وهي من الضخامة والعمق بحيث لن تقوى حركة بمفردها على إنجاز ولو قسم منها.

- الواجب التربوي:

ويهدف إلى تنشئة جيل جديد يتجاوز عجز ونفسية الأسلاف التي أفسدها الإستعمار أولاً ثم الإستبداد ثانية ليخرج منها شخصية ناقمة تتصرف برد الفعل وضيق الأفق ، في حين يحتاج المستقبل إلى الشخصية الحضارية المدركة لدورها الرسالي في هذه الحياة ، دور إقامة الشهادة على الناس ، والعاملة له من خلال المبادرة الواعية الفاعلة وليس المنفعلة ، و المتخلقة بالسجايا الذي يتطلبها القيام بهذا الدور من رحمة بالناس كافة وخفض الجناح للمؤمنين و شدة وشجاعة وتضحية عندما يتطلب الموقف ذلك.

ويعتبر المجتمع برمته الميدان الأساسي لهذه العملية التربوية. أما وسائلها فهي رياض الأطفال والمدارس في المجال الخاص ، وخطب الجمعة والمواعظ المختلفة في المجال العام ، وهو عمل لو تخصصت فيه جماعة أو حتى عدة جماعات لكفاها ولأسدت بذلك للأمة وللمستقبل الإسلامي خدمة إستراتيجية أساسية.

- الواجب التعليمي والإعلامي:

ويهدف إلى بلورة منهج تعليمي متميز ، يجمع بين الأصالة والمعاصرة يخرج الإنسان الذي بقدر ماهو مستوعب لأسس الشريعة ، وبقدر ما هو متشبع بعقيدة التوحيد ومتمسك بمقتضياتها ، بقدر ما هو مستوعب لعلوم العصر ومتفاعل مع مستجداته. ومن أدوات هذا العمل المدارس والمعاهد والجامعات ـ

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى تجربة الجامعة العالمية في **ماليزيا** والتي قد تكون نموذجا يحتدى به في هذا المجال.

ويدخل في هذا المضمار كل ماله صلة بالإعلام من صحف ومجلات وكتب وكل وسائل التثقيف والتوعية.

- واجب التجديد:

والتجديد هو أساس كل نهضة. غير أن عملية التجديد ، تحتاج اليوم إلى جهود كثيرة وتخصصات متنوعة ، من علوم شرعية وإنسانية خاصة ، بسبب الوضع المعقد والمتشابك الذي أصبح عليه عالم اليوم.

- الواجب الفني:

ونقصد به بلورة المشروع الإسلامي العملي المعاصر في مجالات الاقتصاد والسياسة والاجتماع والتربية والقانون ، والفنون وغيرها.

- واجب مخاطبة الغرب:

لقد أصبح هذا البعد ضروري ـ كما أسلفنا ـ ، بغية إيجاد تيار مساند للإسلام في وسط الغربيين من جهة ، وبغية إسهام المسلمين في إيجاد حلول للمشاكل العامة التي تعاني منها الإنسانية قاطبة ، غير أن مبادرة التعارف والحوار والدعوة التي يقتضيها هذا الواجب تحتاج إلى تكوين خاص ، غير التكوين المخصص للعمل الدعوى في بلاد المسلمين.

- واجب عمارة الأرض:

ونقصد به الإنجاز الميداني ـ التدريجي طبعا ـ لكل ما يعبر عن الرؤية الحضارية الإسلامية ، سواء تعلق الأمر بالفن المعماري ، أو بفلسفة وأساليب التطبيب ، أو بالمعاملات الاقتصادية ، أو بالمحافظة على البيئة ، وما إلى ذلك من القضايا التي يمكن إنجازها على أرض الواقع.

خلاصة:

يضع التحدي الحضاري جيل الصحوة الإسلامية المعاصرة أمام واجبات متعددة ومتنوعة ، ولا يمكن القيام بهذه الواجبات إلا من خلال مستوى متقدم من تخصص مختلف مكونات المساحة الإسلامية في مجال من المجالات ، وقد تتخصص عدة جهات في مجال واحد. والوحدة المناسبة لهذه الأعمال هي الوحدة التنسيقية والتكاملية. والشرط الأساسي ليتم البناء الحضاري المنشود في جو من الإنسجام والتناغم البديع والتعاون المثمر هو أن تربي الحركات الإسلامية أعضاءها ، وكل من تحتك بهم من أبناء المجتمع على روح الإختلاف والتنوع التي تشجع على الإبداع وروح التنافس الشريف.

ونشير في النهاية إلى أن الوحدة التكاملية والتنسيقية تشكل مأمنا ضد الإجهاز على بناء العمل الإسلامي برمته بحيث إذا ما تعرض جانب من جوانبه للمحاصرة فلن يؤدي إلى ضرب كل الجوانب الأخرى في حين أن الوحدة العضوية المندمجة تؤدي إلى شل العمل برمته إذا ما تعرضت " الجماعة " للتضييق والمحاصرة.